

يثير تطبيق الحد من التجريم بأرض الواقع إشكالات عديدة، يتعذر تأثيرها حدود الدولة التي بنت هذه السياسة، إلى باقي الدول التي لم تتبع نفس التجاه، مما قد يحول دون تحقيق الهدف المرجو للحد من التجريم بشكل فعال وفقاً لما أشارت إليه اللجنة الأوربية لمشاكل التجريم، والتي تؤثر على الدولة المطبقة لسياسة الحد من التجريم، أن إلغاء تجريم سلوك معين بهذه الدولة، قد يشكل إغراء وحافزاً لغيره باقى الدول التي لم تسلك نفس النهج للهجرة والنزوح إلى تلك الدولة، وخاصة إذا تعلق الأمر ببعض المزايا الاقتصادية